(المدى) وملفها السنوي... وقضايا اخرى

في هذا العدد تقدم (المدى) حصيلة جهود محرريها ومندوبيها في قراءتهم لاحداث العام، وهي حصيلة تتفاوت حتماً من حيث القيمة والنتائج. ولكن حسبنا من كل هذا هو التجربة في العمل والتأسيس لتقاليد فيه. ونجدنا ملزمين في اعادة تأكيد اننا بهذا نعيد انتاج انفسنا، ونعيد تخليق تجربتنا وتأسيس تقاليدنا.. ويبدو الصحفيون العراقيون في مثل هذه المهمة وحيدين مجردين من أي اسناد. ان منظمات دولية وحكومات تخصص عشرات الملايين من الدولارات، كجزء من مساعداتهم المحسوبة على العراقيين، وتبوب هذه المبالغ الطائلة في مجال الاسهام في خلق اعلام عراقي جديد ودعم نشوئه. ولكن، من المؤسف ان هذه الملايين تنفق باسمنا، انما باساليب غير مجدية تماماً وغير منتجة، ان لم نقل انها اساليب غير نظيفة، غير شريفة، وقريبة في احيان كثيرة من مافيات ولصوص وافاقين منتشرين على شكل منظمات وتجمعات ومؤسسات تعتاش على الانفاق الدولي المخصص للعمل الانساني وتبعده عن اوجهه الحقة. وهو امر ينبغي ان ينتبه اليه الصحفيون العراقيون ويفحصوه ويدينوه. وتستطيع اية جهة، ان شاءت، ان تتأكد من حقيقة ما يجري في هذه العاصمة او تلك، حيث تنظم (الدورات) وتقام (التدريبات) و(المؤتمرات) باسم صحافة العراق واعلامه، لتقف على مدى جدية مثل هذه النشاطات وعلى اوجه الصرف فيها وعلى مدى حقيقة الهوية الصحفية لمعظم المشاركين العراقيين في تلك النشاطات ولتقف ايضاً على مدى اهلية هؤلاء الذين يتسلمون اعلى الاجور لتأهيل الصحفيين العراقيين.

لا يخسر اعلاميو العراقيون بمثل هذه الممارسات اموالاً طائلة تنفق باسمهم. ولكنهم يخسرون فرصاً ممتازة لاستثمار هذه الاموال المصروفة باسم اعانة العراق ومساعدة العراقيين في تأهيل حقيقي لانفسهم ولمؤسساتهم، مثلما يخسرون، من جانب آخر، انعدام الانفاق الحكومي اللازم في هذا المجال.

ان رفع الحكومة يدها ووصايتها عن الاعلام لا يعفيها من مسؤوليات تيسير دعم نشوء اعلام عراقي حر ومستقل وجديد. هذه من المسؤوليات الاساسية التي يرتبها المجتمع على حكوماته في الكثير من الديمقراطيات الغربية التي لا يريد سياسيونا ان يفهموا منها الا جانباً احادياً هو رفع اليد عن الاعلام. واذا شاءت الحكومة ان تبرر بخلها في دعم الاعلام العراقي الوليد بدعمها لشبكة الاعلام العراقي، فان هذا الموضوع قابل هو الآخر لان يفتح ولكن بما يحرج الحكومة ويحرج الشبكة نفسها!

اذاً مرة اخرى نستعيد ذكريات عام مضى، ومعها نستعيد تجربتنا في العمل، مثلما نستعيد هموم الصحافة العراقية التي تتشكل وتنضج في ظروف معقدة وقاسية، وهذا ما يجعل من نجاح اية تجربة ونضجها امتيازاً يستحق الثناء.

هيئة التحرير

تنفيذ قرار حفظ المال العام بعيداً عن العسكرة

بغداد / المدى

اجتمعت اللجنة الوزارية العليا المشرفة على تنفيذ قرار مجلس الحكم رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤ وأقرت القاضي بضرورة تطبيق توصيات اللجنة العليا لحفظ المال العام والسعي لايجاد منظمات حقيقية ديمقراطية بعيدة عن العسكرة والسيطرة الصدامية. جاء ذلك خلال اجتماع المهندس علاء حبيب الصافي وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني رئيس اللجنة الوزارية العليا المشرفة على تنفيذ القرار واستعرض السيد رئيس اللجنة خلال الاجتماع الجهود الكبيرة التي بذلتها اللجنة الوزارية التي تضم ممثلين عن وزارات العدل . الداخلية . المالية . حقوق الإنسان . الأمن الوطني . ووزارة الدولة لشؤون الجمعية الوطنية وديوان الرقابة المالية والبنك المركزي العراقي، من اجل المحافظة على المال العام وعوائد وممتلكات الاتحادات والنقابات والجمعيات. وقال:وفقاً لقرار مجلس الوزراء المرقم ٨٧٥٠ في ٨/ ٨/ ٢٠٠٥ فقد تقرر وضع شارة عدم التصرف على العقارات والأموال العائدة لها وأهابت اللجنة بجميع الجهات ذات العلاقة والمنظمات مفاتحة اللجنة الوزارية العليا بجميع القضايا المتعلقة بهذه النقابات والاتحادات والجمعيات.

وأوضح السيد الوزير: ان قرار مجلس الوزراء لم يتضمن التدخل في حرية وعمل النقابات والاتحادات والجمعيات أو الحد من بيان رأيها في المسائل المختلفة بل يتعلق بالجانب المالي فقط والمسألة تدور بالشكل الآتي: نقابة الصحفيين ونقابة المحامين مثلاً تمتلكان العقارات والمنقولات والأموال في حين ان هنالك منظمة أخرى للصحفيين وأخرى للمحامين لا تمتلكان أي شيء يذكر ويرى السيد الوزير رئيس اللجنة ان الأمر يقتضي المساواة بين جميع المنظمات ولاسيما ان اغلب أموال تلك النقابات والاتحادات والجمعيات هي أصلاً عقارات تابعة للدولة فهي أموال الدولة وليست مالاً عائداً في أصله لنقابة أو اتحاد ولا أجد مسوغاً قانونياً واحداً ومستنداً دستورياً ولو بسيطاً يسوغ تلك الردة الإعلامية والسياسية من قبل النقابات والاتحادات والجمعيات والأولى باصحاب هذه الحملة الاحتكام إلى الدستور والقانون.

واستمع السيد رئيس اللجنة الوزارية العليا إلى آراء ومقترحات ممثلي الوزارات ومن أجل الاسراع بالنظر في الطلبات المقدمة من قبل النقابات والاتحادات والجمعيات بخصوص المسائل المالية فقد تم الاتفاق على ان تكون اللجنة المالية التي يترأسها السيد رئيس اللجنة في حالة انعقاد دائم بغية الاسراع في البت بتلك الطلبات. وأوصوا بضرورة تشكيل لجان تحضيرية لإجراء انتخابات النقابات والاتحادات والجمعيات وتكون المشاركة على شكل قوائم مكشوفة وتفعيل عمل هيئة اجتثاث البعث واستبعاد من هم متهمون بالفساد الإداري والمالي في عضوية اللجان التحضيرية وغيرها، وجدد السيد رئيس اللجنة استعداد اللجنة الوزارية العليا للاستماع إلى كل ملاحظات ومقترحات النقابات والاتحادات والجمعيات والمنظمات وجميع مؤسسات المجتمع المدني دون استثناء وان باب اللجنة مفتوح امام الجميع.

الهيئة التنسيقية للطعن بنتائج الاستفتاء على الدستور تقدم لائحة بالخروقات أمام محكمة بداءة الموصل

الموصل / مكتب المدى

انعقدت في محكمة بداءة الموصل الجلسة الخامسة من دعوى الطعن في نتائج الاستفتاء على الدستور الذي جرى في ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥ ، وقدم المدعون في هذه الجلسة التي تغيبت عنها وكيلة المدعى عليه، لائحة إضافية (تلقت المدى نسخة منها) وتضمنت ما سمته اللائحة أدلة تثبت عدم مراعاة المفوضية العليا المستقلة للأستفتاء بقواعد الانتخاب والاستفتاء من حيث قبول تصويت الشخص عن غيره إلا بوكالة رسمية بسماحها لفرد من العائلة بالتصويت عن بقية أفراد العائلة في العديد من المراكز منها منطقتا (الزهور والغزلاني)، إضافة إلى قيام (١٨٣) شخصا من غير المسجلين في قوائم الناخبين بالتصويت في مركز ناحية برطلة، وقبول التصويت في مركز الزهور (مدرسة الشموخ) دون الرجوع إلى القوائم ما سمح للكثيرين حسب ادعاء اللائحة من غير المسجلين بالمشاركة في الاستفتاء، فضلاً عن استعانة المفوضية في كثير من المراكز بمراقبين لا تتوفر فيهم الأهلية القانونية، واشرت اللائحة ما اسمته بالتلاعب ببعض البطاقات المؤشرة بإشارة (لا) بإضافة إشارة كلمة نعم وذلك لجعلها باطلة لوجود التأشيرتين (نعم ولا).

وفي ختام الجلسة أكد المدعون للقاضي أن لديهم قائمة جديدة من الأدلة سوف يقدمونها للمحكمة بعد تنظيمها وتنسيقها. ثم قررت المحكمة تحديد يوم ٨/ ١/ ٢٠٠٦ موعدا للجلسة السادسة وذلك للاستماع إلى شهادات الشهود.

وذكر المحامي (شامل الشكرجي) منسق هيئة الطعن على نتائج الاستفتاء على الدستور، أن الهيئة تشكلت نتيجة للخروقات والتزوير الذي جرى يوم الاستفتاء على الدستور وهي تتألف من عشرة محامين قاموا بجمع المعلومات والأدلة من خلال المواطنين واللقاء بالعديد من مدراء المراكز والمحطات وعلى ضوء ما تم الحصول عليه تبنت الهيئة إقامة الدعوى ضد المفوضية العليا وكانت أولى جلساتها في تشرين الثاني الماضي.

اعلان
جمهورية العراق
مجلس القضاء الاعلى
محكمة بداءة الكاظمية
اعلان

المدعي / احمد عباس موسى
المدعى عليهم/ خضير عباس موسى وجماعته
بناء على قرار الحكم الصادر بالدعوى المرقمة ١١٦٣ / ب / ٢٠٠٥ المكتسب الدرجة القطعية تقرر الاعلان عن بيع العقار المدرجة اوصافه ادناه لمدة ثلاثين يوما اعتبارا من ثاني يوم النشر وستجرى المزايدة في هذه المحكمة الساعة الثانية عشر ظهرا فعلى الراغبين بالشراء الحضور في الزمان والمكان المعينين مستصحبين معهم التأمينات القانونية بنسبة ١٠٪ من القيمة المقدرة يصك مصدق لامر هذه المحكمة. اذا كان المزايد من غير الشركاء واذا كان من الشركاء فيعفى من التأمينات بقدر حصته في العقار وتحميل المشتري المصاريف واذا صادف يوم المزايدة عطلة رسمية فستجري في اليوم الذي يليه.
الاوصاف:
١. موقعه ورقمه / ٦ / ٥٤٠ م ٢١ السلام / الحرية الدباش محلة ٤٢٠ ز ١١ دار ١١
٢. جنسه ونوعه/ دار ملك صرف
٣. المساحة / ٢١٥٠م٢
٤. الاوصاف/ دار مبنى بالطابق والاجر والسقوف بالجسور الحديدية درجة البناء وسط.
٥. المشتملات/ العقار يحتوى على طابقين الاول طارمة امامية ومحل وهول واستقبال وصطيح وثلاثة غرف نوم ومرافق صحية وحمام اما الطابق الثاني ثلاثة غرف نوم وهول.
٦. الشاغلين/ خالي من الشواغل
٧. القيمة المقدرة/ ٩٠,٠٠٠,٠٠٠ تسعون مليون دينار.
القاضي
مقداد عبود صادق

دائرة التسجيل العقاري في المثنى
اعلان
طلب تسجيل عقار مجددا
بناء على الطلب المقدم الى هذه الدائرة بتاريخ ٢٩/ ١١/ ٢٠٠٥ لتسجيل تمام العقار تسلسل ٤٤٠ محلة السلمان باسم وزارة الشباب والرياضة لاغراض نادي السلمان الرياضي مجددا باعتبار حائزا له بصفة المالك في المدة القانونية ولغرض تثبيت الملكية المذكورة تمهيدا للتسجيل وفق احكام التسجيل العقاري رقم (٤٣) لسنة ١٩٧١ قررنا اعلان هذا الطلب فعلى كل من يدعي بوجود علاقة او حقوق معينة على هذا العقار تقديم ما لديه. من بيانات الى هذه الدائرة خلال مدة ثلاثين يوما اعتبارا من اليوم التالي لنشر هذا الاعلان وكذلك الحضور في موقع العقار في الساعة العاشرة صباحا من اليوم التالي لانتهاء مدة هذا الاعلان وذلك لاثبات حقوقه موقعيا في الكشف الذي سيجرى في اليوم المذكور لهذا الغرض.
مدير دائرة التسجيل العقاري في المثنى
محمد عبد الشهيد دحام

محكمة بداءة كركوك
المدعى عليه/ جاسب عبود جبر
قررت المحكمة بالدعوى ٣٣٤٧ / ب / ٢٠٠٥ في ١١ / ١٢ / ٢٠٠٥ والحكم بتمليك العقار ٩/ ٥٥٠٧ م ٥ خ. ت للمدعي ولي نامق قادر ولمجهولية اقامتك تقرر تبليغك بصحيفتين ولك حق الاعتراض والتمييز للمدة القانونية وبعكسه سيكتسب الدرجة القطعية.

محكمة بداءة كركوك
المدعى عليه/ قدزري كريم احمد
قررت المحكمة بتاريخ ٧/ ١٢/ ٢٠٠٥ بالدعوى ٣٦٢٢ / ب/ ٢٠٠٥ الحكم بتمليك العقار ٢٩/ ٥٢٨ م ٥٣ خ.ت للمدعي سامي نامق افندي ولمجهولية اقامتك تقرر تبليغك بصحيفتين ولك حق الاعتراض والتمييز وللمدة القانونية وبعكسه سيكتسب الدرجة القطعية.

مديرية تنفيذ كركوك
العدد/ ١٤٦٦/ ٢٠٠٥
المنفذ عليه/ صباح جاسم شدر
لقد تحقق لمديريتنا من اشعار مختار محلة القادسية انك مجهول اقامتك وليس لك موطن دائم لاجراء التبليغ عليه واستنادا للمادة (٢٧) من قانون التنفيذ تقرر تبليغك بالحضور لمديريتنا خلال ١٥ يوما لليوم التالي للنشر وبعكسه ستباشر مديريتنا باجراءات التنفيذ الجبري.
المنفذ العدل
علي حسين الجبوري
اوصاف المحرر
عند اصدار مذكرة الاخبار بالتنفيذ اليك بتاريخ ٤/ ١٢/ ٢٠٠٥ اعيدت غير مبلغة لمجهولية اقامتك لذا تقرر تبليغك بوجوب تسديد المبلغ المتراكم بذمتكم والبالغ (٤,٠٠٠,٠٠٠) دينار بموجب قرار محكمة بداءة كركوك ٣٢٠١/ب/ ٢٠٠٥ في ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٥ خلال المدة اعلاه وبعكسه تعتبر مبلغه وستباشر مديريتنا باجراءات التنفيذ.

تنويه
نشر في جريدة المدى العدد ٥٥٥ يوم السبت تاريخ ١٠ كانون الاول خطأ اسم المدعى عليه / حسين علي البري والصحيح حسين علي البدي لذا اقتضى التنويه.

اعلان

يسر الشركة العامة للصناعات الميكانيكية احدى تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن ان تعلن عن المناقصة المرقمة ١٤م/ ٢٠٠٥ والخاصة بنقل منتسبي الشركة من مواقع سكناهم الى الشركة وبالعكس فعلى الاخوة متعهدي النقل واصحاب السيارات مراجعة مقر الشركة الكائن في الاسكندرية لغرض اقتناء المناقصة مقابل مبلغ قدره (١٠٠٠٠) عشرة الاف دينار غير قابلة للرد علما ان آخر موعد لاستلام العروض هو لغاية الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم تاريخ الغلق ١٦/ ١ / ٢٠٠٦ ويهمل أي عرض يرد بعد هذا التاريخ ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الاعلان والشركة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات.. مع التقدير
ملاحظة: بامكانكم الاتصال بنا عبر البريد الالكتروني وعلى الموقع التالي:
www.scmico.com

المدير العام رئيس مجلس الادارة

أزمة البنزين تنفرج في نينوى وتتفاقم في الانبار

الموصل –الانبار/ وكالات:

بدأت أزمة البنزين في نينوى بالانفراج نسبيا أمس الأربعاء بعد أن بدأت محطات تعبئة الوقود بفتح أبوابها أمام سيارات المواطنين استجابة لآلية التجهيز والتسعيرة التي وضعتها شركة توزيع المنتوجات النفطية فرع المنطقة الشمالية في نينوى. "وتوقع مصدر مطلع في شركة توزيع المنتوجات النفطية: إن الأيام المقبلة ستشهد انسيابية عالية في توزيع البنزين عبر محطات التعبئة الحكومية والأهلية المنتشرة في عموم المحافظة بعد امتصاص الزخم الكبير للسيارات نتيجة توقف الكثير من محطات التعبئة عن التجهيز خلال الأيام الماضية". وأبدى الكثير من أصحاب السيارات ارتياحهم من التعاون البناء الذي أبدته مفارز قوات الأمن العراقية الموجودة في اغلب المحطات لتأمين حماية المحطات وتسهيل دخول المركبات إلى المحطات بنحو نظامي. يذكر أن محافظة نينوى أصدرت قبل يومين قراراً دعت بموجبه أصحاب محطات تعبئة الوقود إلى فتح أبواب محطاتهم وبعكسه ستفرض عليهم غرامة قدرها عشرة ملايين دينار وغلق المحطة لمدة ستة أشهر.

إلى ذلك تشهد محافظة الانبار أزمة خانقة وارتفاعا حادا في أسعار الوقود إذ بلغ سعر اللتر الواحد من مادة البنزين لدى الباعة المتجولين ألف دينار فيما شهدت شوارع المحافظة انحسارا واضحا في السيارات وخلت التقاطعات من الازدحام.

وقال عبد الله محمد صاحب محطة للوقود في الفلوجة:إن سبب الأزمة هو الارتفاع الكبير والمفاجئ في أسعار الوقود فضلا عن امتناع مخازن الشركة العامة للوقود عن تزويد أصحاب المحطات بمادة البنزين من دون سبب يذكر. وتوقع تفاقم الأزمة بصورة كبيرة إذا لم تعالج بسرعة.

وقال عضو في المجلس المحلي لمدينة الفلوجة طلب عدم ذكر اسمه:إن سبب هذه الأزمة هي الدولة التي امتنعت عن تزويد المحطات الموجودة في الفلوجة وباقي مدن محافظة الانبار بحصتها فضلا عن رفعها الأسعار بصورة مفاجئة من دون إعطاء فرصه للمواطنين للتهيؤ واستقبال هذا الارتفاع الحاد في الأسعار.

وعلى صعيد ذي صلة استمر انقطاع التيار الكهربائي في مدينة الفلوجة منذ ثلاثة أيام وشكا عدد كبير من المواطنين من هذا الانقطاع. وقال خالد صادق من سكنة الفلوجة:"إن ارتفاع أسعار الوقود زاد من معاناة المواطنين مع الكهرباء إذ إن اغلب الأهالي كانوا يعتمدون على المولدات التي تعمل على البنزين لتوليد الطاقة الكهربائية ما أدى إلى أن تعيش اغلب أحياء المدينة وضواحيها في ظلام دامس.

تهنئة

بمناسبة حلول السنة الميلادية الجديدة يتقدم منتسبو الفرقة الرابعة في الجيش العراقي ضباطاً ومراتب الى فخامة رئيس الجمهورية جلال طالباني باسمى آيات التهاني والتبريكات متمنين لسيادته دوام الصحة والرفعة للمضي قدما في بناء عراقنا الجديد.

الفريق الركن
عبد العزيز عبد الرحمن المفتي
قائد الفرقة الرابعة

تهنئة

بمناسبة حلول السنة الميلادية الجديدة يتقدم منتسبو الفرقة الرابعة في الجيش العراقي ضباطاً ومراتب الى معالي وزير الدفاع السيد سعدون الدليمي بالتهنئة متمنين له دوام النجاح على طريق خدمة قواتنا المسلحة

الفريق الركن
عبد العزيز عبد الرحمن المفتي
قائد الفرقة الرابعة

AL- Mada

issued by: Al- Mada Establishmentfor Mass Media, Culture & Art

جريدة يومية سياسية
تصدر عن مؤسسة المدى
للاعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

بغداد - شارع ابو نؤاس محلة ١٠٢- زقاق ١٣- بناء ١٤١
جانب فندق السفير

هاتف
7178859 - 7177985
7170395 - 7170513
فاكس 7175943
دمشق -شارع كرجية حداد

ص.ب ٨٢٧٢ او ٧٣٦٦
تلفون: ٢٣٢٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس :٢٣٢٢٢٨٩

بيروت الحمرا- شارع ليون - بناية منصور -الطابق الاول
تلفاكس ٧٥٢٦١٦-٧٥٢٦١٧

توزيع وكالة المدى للتوزيع